

الأردن يخوض حرباً من نوع آخر: الحشيش القادم من جنوب سوريا

عمان - توالت في الأسابيع الأخيرة بيانات للجيش الأردني تتحدث عن إحباط محاولات إدخال مخدرات من المنطقة الحدودية مع سوريا إلى أراضي المملكة، حيث تلقى هذه المواد رواجاً كبيراً في صفوف الشباب الأردني. وتحول جنوب سوريا الذي يضم محافظات درعا والقنيطرة والسويداء في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد استعادة النظام السوري السيطرة عليه عام 2018، إلى أحد مراكز تجميع وترويج المخدرات وخاصة الحشيش القادم أساساً من البقاع اللبناني.

ويتهم حزب الله وقيادات في الأمن العسكري السوري بالوقوف خلف رواج هذه التجارة في المنطقة، والتي باتت تشكل ليس فقط تهديداً لأبنائها بل وتهديداً أيضاً للأردن ودول المنطقة. وأعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية في بيان الأسبوع الماضي عن تمكن المنطقة العسكرية المخدرات من إحباط محاولة تسلل أشخاص من سوريا إلى الأردن.

وأضاف البيان أنه "تم تطبيق قواعد الاشتباك مما أدى إلى مقتل شخصين وإلقاء القبض على شخص ثالث وتراجع البقية إلى داخل العمق السوري". وتابع أنه "بعد تفتيش المنطقة تم ضبط 1262 كغ حشيش ومئة ألف حبة كبتاغون وتم تحويل المضبوطات إلى الجهات المختصة".

وكان المرصد السوري قد ذكر أن فصائل في محافظة السويداء داهمت مراكز بيع (الكرفانات) في محيط الملعب البلدي ودوار الباسل بمدينة السويداء، وذلك لإلقاء القبض على عصابات تعتنق ترويج المخدرات والحشيش.

ويقول المتابعون إن تحول الجنوب السوري إلى مركز تجميع وتوزيع هذه المواد لا ينسلك تحديداً للأردن وباقي المنطقة فقط بل هو خطر عابر للقارات، مستشهدين بالشحنة التي عثرت عليها السلطات الإيطالية قبل شهر.

وكانت السلطات الإيطالية وصفت تلك الشحنة التي تحوي أقرصاً مخدرة باكبر عملية تهريب من نوعها في العالم، حيث تم العثور على 84 مليون قرص من مادة الكبتاغون المخدرة، ضمن ثلاث سفن حاويات رست في ميناء مدينة "ساليرنو" جنوب إيطاليا التي تعتبر أحد معاقل المافيا الإيطالية، وقد قدرت قيمة الشحنة المهربة بحوالي مليار دولار.

وحملت روما تنظيم داعش مسؤولية هذه العملية، لكن صحيفة "دير شبيغل" الألمانية ذكرت في تقريرين أن الشحنة التي تم مصادرتها ليست للتخفيف الجهادي، بل تعود إلى شخصيات قريبة من النظام السوري، وفي مقدمتها حزب الله اللبناني،

الالتفاف حول بكركي يعمق عزلة العهد

حراك سياسي وشعبي تأييدا لعقد مؤتمر دولي خاص بلبنان



إنقاذ لبنان مسؤولية الجميع

كرئيس وعجزه عن إدارة الأزمة في البلد، فضلا عن كونه لا يستطيع تبني موقف مثل هذا في ظل خلفه القائم منذ العام 2006 مع حزب الله.

وينظر حزب الله إلى دعوة الراعي لعقد مؤتمر دولي خاص بلبنان على أنه تهديد له وسلاحه، وسبق وأن صرح أمينه العام حسن نصرالله بأن هذا التوجه "ينذر بحرب".

ويرجع مراقبون أن تشهد بكركي حضوراً شعبياً وسياسياً حاشداً، وقال عضو كتل "الجمهورية القوية" النائب بيار بوعاصي "الناس ترى في طروحات بكركي أفقا وباب أمل وإمكاناً لعدم الاستسلام للأمر الواقع. لذا اعتقد أنها ستبلي الذاء وتتوجه إلى بكركي السبت، كي تقول إن لبنان بلدنا ولن نسمح لأحد أن يعمد إلى خنقنا فيه اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ولن نموت صامتين. وتأتي هذه الخطوة تمهيداً لأفق الحل أي الحياض وانفتاح لبنان على المجتمع الدولي".

ودعت السفارة ترابسي شمعون في بيان إلى ضرورة المشاركة بكثافة، وأكدت أن "تحرك السبت، يجب أن يكون لتحقيق مطالب محقة لا لاستغلاله من قبل أي جهة سياسية".

التدويل «مارشال» لبنان: بكركي والفاتيكان والانتشار

7 ص

تشهد مبادرة الإنقاذ التي طرحها البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي، زخماً متصاعداً في ظل تفاعل العديد من القوى السياسية والشعبية، الأمر الذي بات يثير قلقاً كبيراً لدى أقطاب العهد وفي مقدمتهم الرئيس ميشال عون، الذي ينظر للمبادرة على أنها إقرار بفشله.

بيروت - يتطلع اللبنانيون السبت، إلى باحة الصرح البطريركي في بكركي، حيث سينتظم حراك شعبي وسياسي لإظهار التأييد والالتفاف حول المبادرة، التي طرحها البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي لإنقاذ لبنان، وتشتمل عقد مؤتمر دولي يهدف إلى ضمان حياض البلد، والذي به عن الصراعات الإقليمية الجارية في المنطقة، ومناقشة السلاح غير الشرعي.



وليد غياض

هذا التحرك ليس سياسياً ويجب ألا يتوجه ضد أحد

وقد أبدت العديد من القوى السياسية والنيابية نيتها المشاركة في هذا الحدث، الذي ينظر إليه الكثير من اللبنانيين بأمل، فيما يعتبره البعض ولاسيما العهد على أنه موجه ضده ويستهدف زيادة تعميق عزلته.

وعلى خلاف القوى السياسية المارونية التي أعربت عن دعمها لمبادرة الراعي، فإن موقف الرئيس ميشال عون وظهره السياسي التيار الوطني الحر بدأ متحفظاً، على الرغم من محاولته عدم تصعيد الموقف مع بكركي، الذي بدأ مستاء من تعمد التيار الوطني مؤخرًا

الرئيسي من دولة فلسطين المستقلة. وينظر الفلسطينيون كما المجتمع الدولي إلى المستوطنات، التي يقطنها ما يقرب من 500 ألف إسرائيلي، على أنها العقبة الرئيسية أمام حل الدولتين للصراع.

وتعتبر إسرائيل الضفة الغربية معقل الكتاب المقدس بالنسبة إلى الشعب اليهودي، وتقول إن أي تقسيم يجب أن يتم التفاوض عليه في محادثات السلام التي لا تزال معلقة إلى حد كبير منذ أكثر من عقد.

وسيحاج الاقتراح إلى موافقة مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي، والذي يضم ممثلين من عدة منظمات يهودية

وشملت أنشطة الصندوق، الذي يمتلك أكثر من عشر الأراضي في إسرائيل، الضفة الغربية في العقود الأخيرة، ويتولى مهام بناء وتوسيع المستوطنات التي يعتبرها المجتمع الدولي انتهاكاً للقانون الدولي.

وانفجر الجدل بشأن نوايا القائمين على الصندوق في وقت سابق من الشهر الجاري عندما كشف موقع "أكسبوس" الإخباري أنهم يدرسون اقتراحاً لتمويل مشتريات الأراضي بشكل علني من الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويمكن لهذه الخطوة أن توجه مئات الملايين من الدولارات لتوسيع المستوطنات، بعضها في عمق الأراضي المحتلة.

واحتلت إسرائيل الضفة الغربية في حرب عام 1967، وهي تشكل الجزء

انقسام يهودي حول مشاريع «كاكال» التوسعية في الضفة الغربية

بشكل كبير على مدى العقدين الماضيين قبل استئذانها وتسريعها سراً في السنوات الأخيرة، مما أثار معارضة من اتحاد "يونيون فور ريفورم جودايزم" وجماعات أخرى.

وقال جاكوبس "أطلقنا الإذارات من قبل وقتنا إن هناك الكثير من عمليات شراء الأراضي تجري تحت الطاولة دون رقابة، وبصراحة، حتى دون إذن رسمي للقيام بذلك. هنا في أميركا الشمالية، غالبية اليهود يعارضون انتشار مشروع الاستيطان".

والصندوق القومي اليهودي ومقره الولايات المتحدة هو كيان منفصل له مجلس إدارته ومكتبه الخاصة في نيويورك والقدس. وقال الرئيس التنفيذي للمنظمة، روسل روبنسون، إنه لا يتدخل في السياسة ويركز على المشاريع في منطقتي النقب والجليل في إسرائيل.

وأضاف أن "السياسة ليست المكان الذي تريد غالبية الناس المشاركة فيه. إنهم يريدون المشاركة في جعل العالم مكاناً أفضل، ونحن نمنحهم هذه الفرصة".

ويرفض روبنسون الصراع الدائر بين المنظمات الصهيونية الرئيسية، وينفي أن تكون لهذه الصراعات أي تأثير على جمع التبرعات لمجموعته. لكن جاكوبس يقول إن على الإسرائيليين أن يشعروا بالقلق إزاء العلاقات المتوترة بين حكومتهم المتشددة وحلفائهم في الخارج.

معظم اليهود الأميركيين إلى التيارات الأكثر ليبرالية.

ويقول الحاخام ريك جاكوبس، رئيس اتحاد "يونيون فور ريفورم جودايزم"، وهي أكبر حركة يهودية في أميركا الشمالية، إن اتخاذ الصندوق القومي اليهودي هذا الموقف العلني ينبع من الانتخابات الأخيرة التي أجريت في المؤتمر الصهيوني العالمي التي جلبت إلى السلطة قادة يمينيين أكثر ارتباطاً بالحكومة الإسرائيلية.

الحاخام ريك جاكوبس الكثير من عمليات شراء الأراضي تجري تحت الطاولة دون رقابة

وشجب الاتحاد ومنظمات أخرى معارضة اقتراح الصندوق القومي اليهودي وتعهدوا بالتصدي له عندما يجتمع مجلس الإدارة، لكن لم يتضح بعد إذا كانت لديهم أصوات كافية. ويشعر جاكوبس بالقلق من أن هذه الخطوة قد تشوّه صورة الصندوق القومي اليهودي بالنسبة إلى الكثيرين في الغرب أو تغير التوترات مع الإدارة الأميركية الجديدة، التي تعارض أيضاً التوسع الاستيطاني. وافر الحاخام بان الصندوق القومي اليهودي عمل في الضفة الغربية في الماضي، لكنه قال إن أنشطته تراجعت

إسرائيل لن يتم تحويلها إلى الأراضي المحتلة.

ولم يقنع نفي الصندوق حركة "بيس ناو"، وهي منظمة مراقبة إسرائيلية ضد الاستيطان، حيث تقول إن الصندوق القومي اليهودي يعمل بدهوء في الضفة الغربية، وقد حصل على ما لا يقل عن 65 ألف دونم (16 ألف فدان) من الأراضي للمستوطنات، بشكل رئيسي من خلال شركة تابعة.

وقال المتحدث باسم حركة "بيس ناو"، براين ريفز "حدث هذا من قبل، وبالتالي لا يوجد هناك تغيير جذري. لكن هذه ستكون المرة الأولى التي يؤديون فيها رسمياً فكرة شراء أرض في الضفة الغربية بشكل علني، ويقولون نحن لا نتفق مع القانون الدولي، أو أن هناك احتلالاً، أو أن حل الدولتين أمر مهم حقاً".

وينظر الفلسطينيون إلى بيع الأراضي للمستوطنين على أنها خيانة لقيمتهم الوطنية، لذا فإن مثل هذه المعاملات تتم عادة سراً أو من خلال وسطاء، مما يعرضهم للاحتيال. وفي بعض الحالات، يؤدي ذلك إلى طرد العائلات الفلسطينية من منازلهم الذين يقولون إنهم لم يبيعوا ممتلكاتهم أبداً.

وبينما تتمتع المستوطنات بدعم واسع داخل إسرائيل، إلا أن يهود الغرب الذين هم أيضاً على خلاف مع الحكومة الإسرائيلية في الأمور الدينية، ينظرون إليها على أنها عقبة أمام السلام. وينتهي

وليس من المتوقع أن يتخذ قراراً قبل إجراء الانتخابات التشريعية (الكنيست) في إسرائيل في 23 مارس المقبل.

وقال مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي، مستخدماً الاسم التوراتي للضفة، "على مدار السنوات وحتى يومنا هذا بالذات، كان الصندوق يعمل في جميع أنحاء أراضي إسرائيل، بما في ذلك يهودا والسامرة. في هذه المرحلة لا توجد نية لافتتاح منطقة جديدة في يهودا والسامرة".

وأضافت المنظمة أنه تم تأكيد جميع المشاريع مع المانحين مقدماً، مما يشير إلى أن الأموال المخصصة لمشاريع داخل



اليهود المتشددون: لا مكان لدولة فلسطين